



قالوا في لقاءات مع «الأنباء» إن دراسة «قبل فوات الأوان» سلطت الضوء على مواطن الاختلالات في الاقتصاد الوطني والحلول اللازمة لتصحيح المسار الراهن

أكاديميون: اقتصادنا غير مستدام ودولة الرفاه مهددة بالزوال

طارق عرابي

حظيت الدراسة البحثية التي قدمها 29 أكاديميا متخصصا في علوم الإدارة والاقتصاد في جامعة الكويت تحت عنوان «قبل فوات الأوان» بتفاعل كبير من قبل كل أطراف المجتمع الكويتي، وذلك بعد انتشارها من خلال وسائل الإعلام المختلفة. كونها سلطت الضوء على مواطن الاختلالات الحالية في الاقتصاد الوطني والحلول والسياسات اللازمة لتصحيح المسار الراهن. ورغم أن الدراسة لا تعتبر الأولى من نوعها في هذا المجال، حيث سبقها العديد من الدراسات المختلفة التي تطرقت إلى الوضع الاقتصادي الحالي والمتمثلة بالاعتماد على النفط كمصدر أحادي للدخل، والاختلال في المالية العامة وسوق العمل، وضعف النظام التعليمي، والاختلال في التركيبة السكانية، إلا أن ما يميزها عن غيرها من الدراسات هو توقيت طرحها بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الحديث

وفي هذا الخصوص، يؤكد أستاذ مساعد قسم الإدارة والتسويق د.نواف العبدالجادر أن فكرة الدراسة الاجتماعية كأكاديميين قامت الدولة بابتعاثهم وتعليمهم في أفضل الجامعات العريقة، ليعودوا حاملين معهم أفكارا ومفاهيم تصب في صالح تطوير البلاد ورفع شأنها. وأضاف العبدالجادر أن نظرة فاحصة لوضع الكويت الحالي تبين وبوضوح أن اقتصادنا الحالي غير مستدام، وأن الكويت مقبلة على أزمة، فمنذ اكتشاف النفط وهناك تحذير من الاعتماد على مصدر أحادي للدخل، والتشديد على ضرورة تنوع مصادر الدخل، وبعد أن رأينا الأزمة أصبحت قريبة جدا قرربا أن نطرق جرس الإنذار ونحذر من خطورة الأزمة، وننادي بضرورة خلق حوار وطني صريح بان دول الرفاه مهددة بالزوال وعلينا تغيير مسارنا الحالي قبل فوات الأوان.

ومضى العبدالجادر يقول: «لا ننكر أن رؤيتنا الحالية تشبه كافة الرؤى السابقة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المشاكل الموجودة حاليا، ومن الطبيعي أن تكون الحلول المطروحة سابقا هي نفس الحلول المطروحة اليوم، خاصة وأن الحلول الماضية لم تطبق، لكننا متفائلون بتطبيق هذه الرؤية، خاصة أن الوضع اليوم في 2020 ليس كما كان عليه الحال في 1990، فالأزمة أصبحت قريبة جدا، لذلك نتمنى أن نتاح لنا الفرصة كأكاديميين وتمكيننا من تنفيذ الحلول التي تساعدنا على إنقاذ مستقبلنا جميعا».

وتابع بالقول: «يقوم اقتصادنا الحالي على مبدأ بيع النفط وتوزيع الغزوة عن طريق الوظائف الحكومية والدعوات، وكما نعرف فإن سعر بيع النفط لا يمكن التحكم به، خاصة أن هذا الأمر مرتبط بحركة الأسواق العالمية التي أصبحت تنجح خلال السنوات الأخيرة نحو الابتعاد عن النفط كمصدر

للمطاقة، وهذا يعني أن سعر برميل النفط بات مهددا بالانخفاض أكثر فأكثر، أضف إلى ذلك أن نصف شعب الكويت دون سن الـ 24 ما يعني أن المصروفات الحالية في ازدياد مستمر، ما أدى إلى عجز متراكم بالميزانية بواقع 28 مليار دينار، وأن هناك 300 ألف وظيفة جديدة مطلوبة خلال 15 عاما القادمة، أي ما يعادل ثلثي حجم القطاع الحكومي الحالي، ما ستترب عليه زيادة في المصروفات والإنفاق، الأمر الذي يجعل وقوع أزمة العجز المالي المتوقعة».

ولفت العبدالجادر إلى أن دوافع الفريق من وراء هذه الدراسة كانت هو شعورهم بأنهم مكتوفي الأيدي وغير قادرين على المساهمة في تطوير البلد في ظل عدم توافر المعلومات اللازمة للقيام بدورهم في توجيه سياسات الدولة وغيرها، مؤكدا في الوقت ذاته استعداد

الفريق للحوار مع أي جهة أو شخص لديه الرغبة في الحوار أو فتح المجال أمام تقديم الحلول المناسبة. وقال: «كنا على إيمان كامل عند كتابة هذه الوثيقة أنها ليست الوثيقة الأولى من نوعها، فلننا قد سمعنا عن الوثائق ورؤى الإصلاح السابقة، لكننا كنا أمام حوار، هل نقدم رؤية أم لا، وكانت نتيجة الحوار أن عدم تقديمنا لرؤية يعني أننا قد فقدنا الأمل، لذلك فضلا أن نكون متفائلين وأن نقدم رؤية جديدة يتم تقديمها للمجتمع بشكل عام وليس لأصحاب القرار فقط، حيث ساهمت

وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الرؤية بشكل أوسع». **لفت الأبطال** من جانبه، أكد أستاذ مساعد قسم الإدارة والتسويق د.حسين علي أن الغاية الرئيسية من وراء طرح هذه الدراسة هي لفت أنظار المجتمع الكويتي حكومة وشعبا إلى المشاكل التي نعيشها حاليا، ولم يكن الهدف من وراء ذلك هو طرح الحلول على الحكومة أو الشعب، بقدر التنبيه إلى ضرورة الانتباه والحوار من خلال التعريف بالتوجهات العامة، علما أننا لم نقدم الحلول من خلال هذه الوثيقة،

وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الرؤية بشكل أوسع». **لفت الأبطال** من جانبه، أكد أستاذ مساعد قسم الإدارة والتسويق د.حسين علي أن الغاية الرئيسية من وراء طرح هذه الدراسة هي لفت أنظار المجتمع الكويتي حكومة وشعبا إلى المشاكل التي نعيشها حاليا، ولم يكن الهدف من وراء ذلك هو طرح الحلول على الحكومة أو الشعب، بقدر التنبيه إلى ضرورة الانتباه والحوار من خلال التعريف بالتوجهات العامة، علما أننا لم نقدم الحلول من خلال هذه الوثيقة،

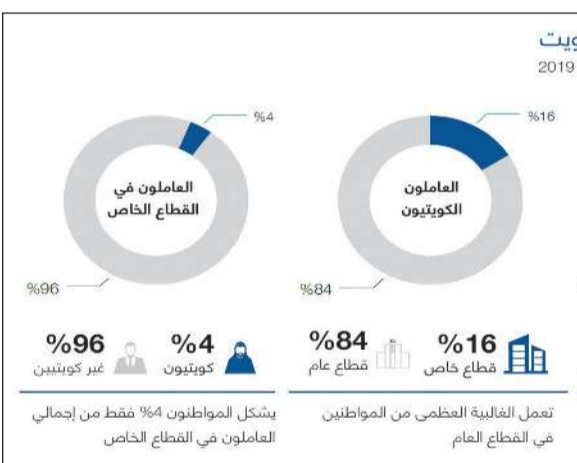
العبدالجادر: 300 ألف وظيفة جديدة مطلوبة.. و28 مليار دينار عجز الميزانية المتراكم
علي: الحلول الاقتصادية تحتاج إلى دراسات مبنية على معلومات لا تتوافر إلا لدى الدولة
الرفاعي: نسير في الطريق الخاطئ في عدد من الاتجاهات منها قضية الإسكان وجودة الحياة
أشكناني: ارتفاع تكاليف النظام التعليمي عاما بعد عام مقابل مخرجات تعليمية من سيئ إلى أسوأ

وتابع: «نحن متفائلون، فالتفاؤل مطلوب في جميع الأحوال، ولو لم تكن متفائلين لما أعدنا طرح هذا الموضوع وفقا لوجهة نظرنا، فالمشاكل قديمة وطرحنا من قبل، لكن طرحتها بأسلوب مختلف، ولولا تفاؤنا وأملنا بسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد والشعب الكويتي لما طرحنا هذه الرؤية من جديد، ونحن كأكاديميين لن نقد الأمل».

ردود الفعل
أما أستاذ مساعد قسم المحاسبة - جامعة الكويت

د.عبد الرحمن الرفاعي، فقد أكد أن ردود الفعل على الدراسة كانت ممتازة للغاية، كما أن توقيت طرحها كان توقيتا مناسباً جدا، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن طرح الدراسة كان بهدف التأكيد على أننا نسير في الطريق الخاطئ في عدد من الاتجاهات، بدءا من قضية الإسكان وجودة الحياة في الكويت، فالمستوى المعيشي الحالي أصبح أقل من المستوى السابق لأبائنا وأجدادنا، ففي السابق كان يتم تطبيق مبدأ المساواة بين الجميع، فالعائد من النفط كان يوزع بالتساوي ما رفع من مستوى المعيشة بالكويت، لكن اليوم لم يعد بالإمكان تطبيق مبدأ المساواة وإنما يجب تطبيق مبدأ العدالة، ففي السابق كانت المساواة هي العدالة لكنها لم تعد كذلك في يومنا هذا.

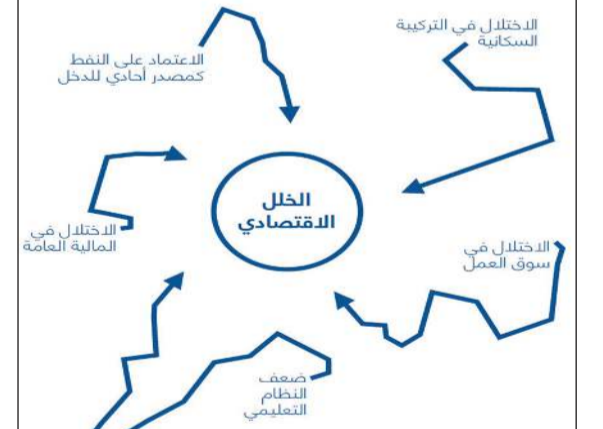
وأضاف قائلا: لقد جاءتنا ردود فعل من كافة أطراف المجتمع من أهل الاقتصاد والسياسيين، بل وحتى عدد



الزميل طارق عرابي في لقطة مع الأكاديميين (فاسا باشا)



الإنفاق على التعليم
ولد يفسر هذا الارتفاع بضعف الاستثمار في التعليم، بل على العكس زادت مصروفات وزارة التربية في الحساب الختامي بواقع 63% بين عامي 2011 و2016، كما زاد الصرف على التعليم لكل تلميذ بواقع 38% لنفس الفترة، ما يعكس تحدي كفاءة الصرف بالنسبة إلى المخرجات التعليمية.



جمعية العديلية التعاونية Adellyyah Co-Operative Society

إعلان مشروع أعمال توريد وتركيب وصيانة أنظمة مكافحة وإنذار الحريق للسوق المركزي وفرعي الجمعية بقطعة (1.3) تصريح رقم (م.ي. س/19/2020/12)

- بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية بكتابها رقم (2020-16596-4120) بتاريخ 2020/12/06.
- تعلن جمعية العديلية التعاونية عن حاجتها إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال توريد وتركيب وصيانة أنظمة مكافحة وإنذار الحريق للسوق المركزي وفرعي الجمعية بقطعة (1.3) وذلك حسب كراسة الشروط، فعلى الشركات والمؤسسات الراغبة التقدم إلى إدارة الجمعية (مكتب سكرتارية مجلس الإدارة) لاستلام كراسة الشروط وذلك حسب الشروط التالية:
- 1- تسليم كراسة الشروط للمقاول نظير مبلغ (250 د.ك) غير قابل للرد.
 - 2- ترخيص تجاري للشركة أو المؤسسة ساري المفعول.
 - 3- إعتقاد توقيع للشركة أو المؤسسة الصادر من الهيئة العامة للقوى العاملة أو لجنة المناقصات المركزية ساري المفعول ولا يقبل أي تفويض غير ذلك.
 - 4- تقديم كفالة بنكية بقيمة (2%) من قيمة العطاء صالحة لمدة (90) يوماً من تاريخ الإغلاق.
 - 5- المناقصة عامة للشركات أو المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.
 - 6- باب التقديم مفتوح ابتداءً من تاريخ طرح الإعلان ولغاية أسبوعين من تاريخه.
 - 7- يتم تعبئة نموذج صيغة العطاء بالقيمة الإجمالية (أرقام وحروف) ويوقع ويختم بختم الشركة أو المؤسسة شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة ولن يعتد بالتواقيع الضوئية ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
 - 8- تعبئة نموذج جداول الكميات بالقيمة الإجمالية (أرقام وحروف) ويوقع ويختم بختم الشركة أو المؤسسة شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة ولن يعتد بالتواقيع الضوئية ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
 - 9- سوف يكون آخر يوم لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 2020/12/31 على أن يقوم المقاول بتقديم مظهر العطاء بظرف مغلق بالشمع الأحمر بدون ذكر اسم الشركة أو أي علامة.
 - 10- تستبعد العطاءات التي لا تستوفي البنود التالية (2,3,4,7,8,9) وذلك من خلال الاجتماع المحدد لفرض العطاءات ولن تقبل أي مستندات إضافية بعد الاجتماع.

ملاحظة: ساعات عمل إدارة الجمعية من الساعة 8 صباحاً حتى 2 مساءً مع تحيات مجلس الإدارة

مكافحة الفساد.. أساس الإصلاح

قال د.نواف العبدالجادر إن الخطوة التالية التي ستلي طرح هذه الدراسة يتحملها أصحاب القرار، وما إذا كانوا على استعداد لفتح المجال من أجل توفير المعلومات، خاصة أنه لا يمكن لأحد تقديم حلول تفصيلية بدون أدلة، لذلك نتمنى أن يتم تزويدنا بالمعلومات اللازمة ليتسنى لنا الدخول في المزيد من التفاصيل وتقديم الحلول المناسبة بناء على معلومات وأدلة واقعية، معربا عن أمله

المستقبل للطاقات البديلة وليس للنفط

أشار د.عبد الرحمن الرفاعي إلى أن الجميع يعترف أن اعتماد الكويت الأساسي في الدخل على النفط الذي يشكل نحو 89% من إيرادات الدولة الإجمالية، وذلك في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الطاقات البديلة والطاقات الخضراء، ولعل أكبر مثال على ذلك توجه شركات صناعة السيارات العالمية نحو الطاقات البديلة ومنها على سبيل المثال شركة «تسلا» التي لا يزيد عمرها على 17 عاما مقارنة بشركات جنرال موتورز وفورد التي تزيد أعمارهما على 115 عاما.

الدليل العلمي.. ضرورة للتشخيص والحلول

أكد د.أحمد أشكناني على ضرورة إيمان متخذ القرار بأهمية الاسترشاد بالدليل العلمي، فهناك نماذج ناجحة من المؤسسات في شرق الأرض وغربها تعتمد في عملها على الاسترشاد بالدليل العلمي خاصة في ظل الوفرة الكبيرة من المعلومات والبيانات التي تجمع في عصرنا الحالي بشكل مهول، ولا شك أن الدليل العلمي هو السبيل الذي سيساعدنا على تشخيص المشكلة وإيجاد الحلول، ومن ثم علينا إيجاد آلية لتجميع البيانات

ومشاركتها مع الباحثين مع الحفاظ على خصوصية البيانات من خلال عدد من البروتوكولات المتعارف عليها عالميا، الأمر الذي سيمكن الأكاديميين والباحثين من العمل على تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول.